أساس الإستنتاجات

إعداد العاملين في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB

ديسمبر 2020

المعيار الدولي لإدارة الجودة

المعيار الدولي لإدارة الجودة 2

المراجعات على جودة العمليات

IAASB International Auditing and Assurance Standards Board

International Federation of Accountants
529 Fifth Avenue, 6th Floor
New York, New York 10017 USA

يُسهّل الاتحاد الدولي للمحاسبين الأنظمة والعمليات التي تدعم عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

لا يتحمل كل من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين مسؤولية أي خسارة يتكبدها أي شخص يعمل أو يمتنع عن العمل بالاعتماد على مواد هذا الإصدار، سواءً نتجت هذه الخسارة عن الإهمال أو غير ذلك.

المعايير الدولية للتدقيق، والمعايير الدولية لعمليات التأكيد، والمعايير الدولية لعمليات المراجعة، والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، والمعايير الدولية للرقابة على الجودة، والملاحظات الدولية لممارسة التدقيق، ومسودات العرض، وأوراق التشاور، وغير ذلك من إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، جميعها نشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين وحقوق التأليف محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

حقوق التأليف محفوظة © ديسمبر 2020 للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. يمكن تحميل هذا الإصدار للاستخدام الشخصي غير التجاري (أي باعتباره مرجعاً مهنياً أو لأغراض البحث) من على www.iaasb.org، كما يجب طلب الإذن الخطي من الإتحاد الدولي للمحاسبين لإستنساخ أو تخزين أو إستخدامات أخرى شبيهة في هذه الوثيقة

"مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي"، و"المعايير الدولية للتدقيق"، و"المعايير الدولية لعمليات التأكيد"، و"المعايير الدولية لعمليات المراجعة"، و"المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة"، و"المعايير الدولية للرقابة على الجودة"، و"الملاحظات الدولية لممارسة التدقيق"، وIAASB، ISA، وISAE، وISRE، وISRS، وISQC، وIAPN وشعار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB هي جميعاً علامات تجارية خاصة بالاتحاد الدولي للمحاسبين أو علامات تجارية مسجلة وعلامات خدمة مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى.

للاطلاع على حقوق النشر والعلامة التجارية ومعلومات عن التصاريح، يرجى الاطلاع على صفحة التصاريح permissions أو التواصل على البريد الالكتروني permissions@ifac.org.

نشر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي والتابع للاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 في ديسمبر 2020، باللغة الإنجليزية (وقام المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين IASCA بترجمته إلى العربية في مارس 2022) ويتم نسخها بموافقة الإتحاد الدولي للمحاسبين. وأخذ الإتحاد الدولي للمحاسبين عملية ترجمة الكتاب بعين الإعتبار وتمت الترجمة وفقاً *"لبيان السياسة- ترجمة المعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين"* . وإن النص الموافق عليه لجميع المعايير المشمولة هنا هو ذاته الذي قام بنشره الإتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. *لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أي مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو الإجراءات التي قد تترتب على ذلك.*

"يعتبر النص باللغة الإنجليزية للمعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة".

"يعتبر النص باللغة العربية للمعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). جميع الحقوق محفوظة".

العنوان الأصلي – المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 " المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 " رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة "

Original title: International Standard on Quality Management 1 " Quality Management for Firms that Perform Audits or Reviews of Financial Statements, or Other Assurance or Related Services Engagements"

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية: .....

IAASB International Auditing and Assurance Standards Board

ISA

عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

أعد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي هذا الإصدار واعتمده.

واستهدف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي خدمة المصلحة العامة بوضع معيار عالي الجودة للتدقيق والتأكيد وغير ذلك من المعايير وذلك لتسهيل التقارب بين معايير التدقيق والتأكيد الدولية والمحلية، مما يحسن من الجودة والاتساق في الممارسة على مستوى العالم ويعزز ثقة الجمهور العام في مهنة التدقيق والتأكيد على الصعيد العالمي.

وقد أعد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معايير التدقيق والتأكيد وإرشادات الاستخدام لكي يستخدمها جميع المحاسبين المهنيين في ظل عملية مشتركة لوضع المعايير يشارك فيها مجلس الإشراف على المصلحة العامة، والذي يشرف على أعمال المجلس، بالإضافة إلى المجموعة الاستشارية التابعة لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، والتي تقدم إسهامات متعلقة بالمصلحة العامة تدخل في عملية إعداد المعايير والأدلة الإرشادية. أما الأنظمة والعمليات التي تدعم عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، فيسهلها الاتحاد الدولي للمحاسبين.

أساس الإستنتاجات للمعيار الدولي لإدارة الجودة 2 " المراجعات على جودة العمليات "

هذا الإصدار من إعداد العاملين في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويشمل شرحاً لأساس الاستنتاج الذي استخدمه المجلس للتعليقات الواردة حول أهمية المراجعات على جودة العمليات ومسائل أخرى متعلقة بها، بما في ذلك التعليقات حول المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بنطاق العمليات التي تخضع لمراجعات على الجودة في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.[1] ويرتبط أساس الإستنتاج هذا بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 2 " *المراجعات على جودة العمليات*"، ولكنه ليس جزءاً من المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بنطاق العمليات التي تخضع لمراجعات على جودة العمليات في معيار إدارة الجودة1، ولا من التعديلات التوافقية اللاحقة لمعايير التدقيق الدولية.

تم اعتماد كل من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 والتعديلات التوافقية اللاحقة لمعايير التدقيق الدولية بموجب تصويت جميع الأعضاء الثمانية عشر[2] من أعضاء مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بالموافقة.

القسم أ – مقدمة

معلومات أساسية

1. نشأ مشروع تناول المراجعات على جودة العمليات بسبب ما أثير من موضوعات في دعوة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي للتعليق والتي[3] نُشرت في ديسمبر 2015. يدرك المجلس أهمية المراجعة على جودة العمليات وضرورتها بالنسبة للمصلحة العامة وهو ما أشارت إليه الأطراف المعنية. علاوة على ذلك، تم تحديد المشكلات التي كشف عنها مشروع متابعة تنفيذ معايير التدقيق الدولية[4] في وقت سابق بعض المخاوف التي تشير إلى أن المتطلبات الواردة في معيار التدقيق الدولي[5]220 والمعيار الدولي للرقابة على الجودة1 [6]والمتعلقة بالمراجعات على جودة العمليات لم تكن متينة بالقدر الكافي، كما أعربت الجهات الرقابية على التدقيق[7] عن مخاوف مشابهة.

2. في النصف الأخير من عام 2016 حلل المجلس التعليقات التي وصلت إليه من خلال الدعوة للتعليق وناقش وجهات النظر الأولية استجابة للتعليقات بخصوص المراجعات على جودة العمليات. والمعلومات التي جمعها المجلس من خلال الدعوة للتعليق أدت إلى إعداد مشروع مقترح للنظر في جميع المسائل المتعلقة بالمراجعات على جودة العمليات.

3. وفي ديسمبر 2016، وافق المجلس على مقترح مشروع مشترك[8] لمراجعة المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، ومعياري التدقيق الدوليين 220 و600.[9] وقد أخذ مقترح المشروع بالاعتبار تناسبية المعايير وقابلية تطويرها، نظراً لصعوبات معينة في ممارسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعمليات التدقيق على هذا

---

[1] المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، (كان يُعرف سابقاً بالمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1) " إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة".

[2] للاطلاع على السجل الكامل للتصويت على المعيار الدولي لإدارة الجودة 2، أنظر.
https://www.iaasb.org/meetings/iaasb-board-meeting-virtual-videoconferencing-1

[3] دعوة للتعليق، تعزيز جودة التدقيق لتحقيق المصلحة العامة: التركيز على التشكك المهني، والرقابة على الجودة والتدقيق على المجموعات

[4] https://www.iaasb.org/publications/clarified-isas-findings-post-implementation-review

[5] المعيار الدولي للتدقيق 220 " الرقابة على الجودة عند تدقيق البيانات المالية ".

[6] المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 " إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة ".

[7] تغيرت مصطلحات "المراجع على عملية الرقابة على الجودة/ المراجع" التي كانت تستخدم سابقاً في المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 المعمول به حالياً وكذلك في المعيار الدولي للتدقيق 220 لتستخدم مصطلحات "المراجع على جودة العملية/ المراجع" وذلك بعد استخدام المنهج الجديد لإدارة الجودة المنصوص عليه في المعايير الجديدة والمنقحة لإدارة الجودة.

[8] تحسين جودة التدقيق: مقترح مشروع لمراجعة المعايير الدولية المتعلقة بالرقابة على الجودة وتدقيق المجموعات الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (مقترح مشروع).

[9] المعيار الدولي للتدقيق 600 " اعتبارات خاصة – تدقيق البيانات المالية للمجموعة " (بما في ذلك عمل مدققي مكونات المجموعة).

النوع من المنشآت.

4. وكانت أهداف المشروع هي:

(أ) اقتراح مراجعة ما يلي:

(1) المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 لتعزيز وتحسين إدارة الشركة للجودة في جميع العمليات التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وذلك بإدراج نهج لإدارة الجودة، وتقوية قدرة تطبيق المعيار على مجموعة واسعة من الظروف، وتعزيز المتطلبات والمواد التطبيقية.

(2) يعزز المعيار الدولي للتدقيق 220 من جوانب إدارة الجودة في التدقيق على المنشآت الفردية وذلك بالتركيز على تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها في مجموعة واسعة النطاق من ظروف العمليات.

(3) ويعزز المعيار الدولي للتدقيق 600 من المنهج الذي يتبعه المدقق في التخطيط لعمليات التدقيق على المجموعات وتنفيذها ويوضح التفاعلات بين المعيار الدولي للتدقيق 600 ومعايير التدقيق الأخرى.

وبالمضي قدماً في المشروع، كان لابد من النظر في أفضل السبل لهيكلة المعايير المنقحة الناتجة، بما في ذلك احتمالية تقديم معايير جديدة تتناول جوانب معينة إن لزم الأمر.

(ب) اقتراح تعديلات لاحقة على المعايير الأخرى والتي قد تكون ضرورية بسبب المراجعات على المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، ومعياري التدقيق الدوليين 220 و600.

(ج) تحديد ما إذا كان ينبغي تطوير إرشادات غير إلزامية والأدوات الداعمة أو غيرها من الإصدارات لتنقيح المراجعات أو المعايير الجديدة. قد تشمل هذه ملاحظات ممارسات التدقيق الدولية،[10] والمنشورات التي يصدرها العاملون[11]، والتحديثات على المشروعات، أو توضيحات/ أمثلة وذلك لتقديم المساعدة حول كيفية تطبيق معيار إدارة الجودة 1 ومعياري التدقيق الدوليين 220 و600 وأي معايير جديدة أخرى، خاصة لمواجهة المخاوف المتعلقة بإمكانية تطبيق المعايير في مجموعة واسعة النطاق من الظروف.

5. وفي اجتماعه الذي تم عقده في يونيو 2017، ناقش المجلس أفضل موقع للمتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بالمراجعات على جودة العمليات ووافق على ضرورة وضع معيار منفصل يتناول تلك المراجعات.

6. وفي الاجتماع الذي عُقد في سبتمبر 2017، ناقش المجلس التوصيات المتعلقة بالمراجعات على جودة العمليات والتي ستدرج في معيار إدارة الجودة 1 المقترح والمعيار الجديد المقترح بخصوص المراجعات على جودة العمليات والمعيار الدولي لإدارة الجودة 2. وأكد المجلس أن الغرض من مراجعة جودة العملية هو تقييم الأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية. بالإضافة للتوصيات المختلفة الداعية لإدخال مزيد من التحسينات على المتطلبات والمواد التطبيقية وتوضيحها، وسعى المجلس لتحسين متانة المتطلبات الواردة في معيار إدارة الجودة 1 والمتعلقة بنطاق العمليات التي تخضع لمراجعات على الجودة.

---

[10] لا تفرض ملاحظات ممارسات التدقيق الدولية متطلبات إضافية على المدققين تتجاوز تلك الواردة في معايير التدقيق الدولية، كما أنه لا تغير من مسؤولية المدقق للإمتثال لجميع معايير التدقيق ذات العلاقة بعمليات التدقيق. تقدم ملاحظات ممارسات التدقيق الدولية مساعدة عملية للمدققين. ويقصد نشرها من قبل المسؤولون عن المعايير الوطنية، او استخدامها في تطوير المواد الوطنية المقابلة. كما أنها توفر المواد التي يمكن للشركات استخدامها في تطوير برامج التدريب والإرشادات الداخلية.

[11] تستخدم المنشورات التي يصدرها العاملون في زيادة وعي المشاركين بالقضايا الهامة الجديدة أو الناشئة وذلك بالإشارة إلى المتطلبات الحالية والمواد التطبيقية، أو لتوجيه انتباههم للأحكام ذات العلاقة في إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

7. كما وافق المجلس في اجتماعه الذي عُقد في ديسمبر 2018، على إصدار ثلاث مسودات عرض للتعليق العام: مسودة عرض خاصة بمعيار ادارة الجودة 1[12]، ومسودة عرض خاصة بمعيار ادارة الجودة 2[13]، ومسودة عرض خاصبة بمعيار التدقيق الدلولي 220[14]. صدرت هذه المسودات في أوائل فبراير 2019 وانتهت مدة التعليق عليها بحلول 1 يوليو 2019. وتسلم المجلس إجمالي 92 خطاب تعليق على مسودة العرض الخاصة بمعيار إدارة الجودة 2.

8. بالإضافة إلى مسودات العرض التي تتناول إدارة الجودة، قُدمت مذكرة توضيحية شاملة تفسر معلومات أساسية عن هذه المسودات، وشرح للقضايا الهامة المنتشرة فيها، وتشمل مناقشة لقابلية التطوير والعلاقة المتبادلة بينها. وتوضح أيضاً مقترحات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي المتعلقة بتاريخ النفاذ وفترات التنفيذ ذات العلاقة لمسودات العرض الثلاثة، بالإضافة لخطة التنفيذ التي وضعها المجلس بخصوص أعمال الدعم.

9. ووفقاً لما هو موضح في "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2"، وافق المجلس على أنه طالما أن المراجعة على جودة العمليات هي استجابة على مستوى الشركة لمعالجة مخاطر الجودة والتي ينفذها المراجع على جودة العملية نيابة عن الشركة، فينبغي أن تتناول "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 1" العمليات التي تنفذ بشأنها مراجعة على الجودة. تضمنت "مسودة الخاصة بمعيار إدارة الجودة 2" معيار تأهل شخص ما لأداء مراجعة على جودة العمليات ومتطلبات تنفيذ المراجعة وتوثيقها.

10. وخلال فترة العرض، نفذ مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي كثير من أعمال التواصل لمساعدة الأطراف المعنية على فهم المقترحات، والتي شملت الندوات عبر الانترنت والفيديوهات والاجتماعات.

الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة

11. يوضح الجدول أدناه الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة التي حددها المجلس في الدعوة للتعليق، ومقترح المشروع والذي له علاقة بالمراجعات على جودة العمليات والقرارات اللاحقة التي اتخذت عند إعداد المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 والتي تصب في المصلحة العامة. وقد أُخذت القرارات بعين الاعتبار التعليقات التي تم استلامها للرد على "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2"، و"مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 1 " فيما يتعلق بنطاق المراجعة على جودة العمليات (الإشارة المرجعية للفقرات في هذا الجدول لمعياري إدارة الجودة 1 و2، وحسب ما هو مناسب).

الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة	**قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي**
تم تحديد موضوعات متعلقة بالمجالات التالية:	وجاءت استجابة المجلس على النحو التالي:
• ملائمة المعايير التي تضعها الشركات لتحديد العمليات التي ستخضع للمراجعة على الجودة، ورأى المجلس أنه لا يوجد قدر ملائم من التركيز على منشآت مصلحة عامة معينة بخلاف المنشآت المدرجة.[15]	• توسيع نطاق متطلبات المراجعة على جودة العمليات لتشمل عمليات أخرى بالإضافة لعمليات تدقيق البيانات المالية للمنشآت المدرجة (أنظر الفقرات 34(و) وأ133–137 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 1).

[12] المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 المقترح، (كان يُعرف سابقاً بالمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1) " إدارة الجودة في الشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة.

[13] المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 المقترح " المراجعات على جودة العمليات".

[14] المعيار الدولي للتدقيق 220 (المنقح) المقترح " إدارة الجودة عند تدقيق البيانات المالية ".

[15] المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، الفقرة 35(ب).

الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة	قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
• اختيار المراجع على جودة العملية، ويشمل مؤهلات وخبرات وموضوعية مَن وقع عليه الاختيار للمراجعة، والنظر في نتائج الفحص الخاصة بالمراجع.	• تعزيز معايير الأفراد المنوي تعيينهم كمراجع على جودة عمليات التدقيق، بما في ذلك فترة التهدئة الإلزامية لمعالجة التهديدات التي تمس الموضوعية والتي تنشأ عن تعيين فرد كمراجع على جودة العملية بعد أن عمل سابقاً كشريك عملية سابقاً (أنظر الفقرات 18–19 وأ4–أ18 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2).
• توقيت أداء المراجعة على جودة العمليات، خاصة فيما يتعلق ببداية عمل المراجع على المراجعة والوقت المخصص له لتنفيذها.	• اشتراط أن تشمل معايير التأهيل للتعيين كمراجع على جودة العمليات التمتع بالكفاءة والمهارة، والوقت الكافي والصلاحية الملائمة للمراجعة (أنظر الفقرة 18(أ) وأ5–أ11 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2). • توضيح مسؤوليات المراجع على جودة العملية لأداء المراجعة خلال النقاط الزمنية الملائمة أثناء العملية (أنظر الفقرة 24(أ) من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2).
• عمق وتركيز المراجعة، وتحديداً تسليط الضوء على فكرة مفادها أنه وفي بعض الحالات لا يولي المراجع على جودة العملية القدر الكافي من الاهتمام لتقييم مجالات المخاطر أو الأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها شريك وفريق العملية والاستجابات بهذا الخصوص، بما في ذلك كيفية استعانة فريق العملية، وتحديد المجالات التي استعان فيها الفريق، بنماذج تقديم التدقيق.	• تعزيز المتطلبات والمواد التطبيقية المتعلقة بمسؤوليات المراجع على جودة العملية بما في ذلك طبيعة إجراءات المراجعة على الجودة التي تم تنفيذها وتوقيتها ومداها (أنظر الفقرات 24–27 وأ25–أ49 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2).

الموضوعات المتعلقة بالمصلحة العامة	قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
• متانة توثيق المراجعة، بما في ذلك الإشارة المرجعية للمستندات التي خضعت للمراجعة، والموضوعات التي أثيرت ضمن المراجعة والتصرف فيها.	• إدراج مطلب محدد لمراجع جودة العملية لتحمل مسؤولية توثيق المراجعة (أنظر الفقرتين 28 وأ50 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2). • إدراج مطلب بأن يتم إدراج مستندات المراجعة على جودة العملية في مستندات العملية (أنظر الفقرة 29 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2). • إضافة مطلب عام بخصوص توثيق المراجعة على جودة العمليات بأن يكون هذا التوثيق كافياً بحيث يتمكن ممارس خبير، ليس له علاقة سابقة بالعملية، من استيعاب طبيعة الإجراءات التي اتخذها المراجع على جودة العملية وتوقيتها ومداها، والنتائج التي توصل إليها المراجع (أنظر الفقرات 30 وأ51–أ53 من المعيار الدولي لإدارة الجودة 2).

القسم "ب"– نطاق العمليات التي تخضع لمراجعات على الجودة

معلومات أساسية

12. وفقاً للمناقشات التي تمت في "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2"، كان أحد أهداف المجلس تعزيز المتطلبات بخصوص العمليات التي ينبغي أن تخضع للمراجعة على الجودة وذلك بتوسيع نطاق مطلب المراجعة على عمليات أخرى بالإضافة لعمليات تدقيق المنشآت المدرجة. وجاءت المتطلبات الواردة في الفقرتين 37(هـ)(2) و37(هـ)(3)(ب) من "مسودة العرض الخاصة بمعيار إدارة الجودة 1" لتحقيق هذا الهدف. وتم دعم الفقرة 37 بمواد تطبيقية في الفقرات أ101–أ107 من "مسودة العرض معيار إدارة الجودة 1". ووصفت الفقرات 58–62 من المذكرة التفسيرية للمسودة المذكورة مناقشات وآراء المجلس بخصوص المراجعات على جودة العمليات.

ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

13. فيما يتعلق بنطاق العمليات التي تخضع لمراجعات على جودة العمليات، دعم المجاوبون بشكل عام المقترحات على المسودة. ومع ذلك أثاروا مخاوفاً تتعلق بالمطلب الجديد بأن تشترط سياسات وإجراءات الشركة إجراء مراجعة على جودة عمليات تدقيق البيانات المالية للمنشآت التي تقرر الشركة بأنها ستحقق المصلحة العامة الكبرى. ورأى المجاوبون أن مصطلح المصلحة العامة الكبرى هو مصطلح لا يمكن شرحه باتساق، وبالتالي قد يثير اللبس أو يؤدي إلى تطبيق غير متسق للمطلب. كما وعلقوا على كيفية ارتباط المصلحة العامة الكبرى بمصطلح منشأة المصلحة العامة الوارد في القواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي (وتشمل معايير الاستقلالية الدولية). وحثّ المجاوبون مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على التنسيق مع مجلس معايير السلوك الأخلاقي بخصوص تعريف الأخير للمنشآت المدرجة ومنشآت المصلحة العام في المشروع الصادر عنه بهذا العنوان، إن لزم الأمر.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

14. نظر المجلس، خلال مداولاته، في الحاجة لتحقيق توازن ملائم بين الاعتبارات الرئيسية التالية:

- الهدف، من أجل المصلحة العامة، هو توسيع نطاق مطلب إجراء مراجعة على جودة العمليات لتشمل عمليات أخرى بالإضافة لتدقيق البيانات المالية للمنشآت المدرجة.
- يشير التوجيه الواضح من المجاوبين أن مصطلح المصلحة العامة هو مصطلح يصعب تعريفه (بما في ذلك كيفية ارتباطه بمنشأة المصلحة العامة في القواعد الأخلاقية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي)، وبالتالي قد يكون مربكاً أو يؤدي إلى تطبيق غير متسق للمطلب.

15. ونظر المجلس في إمكانية تعريف مصطلح المصلحة العامة الكبرى أو إذا كان من الممكن عملياً تقديم إرشادات لتحديد العمليات التي ترتبط بالمصلحة العامة الكبرى ليتضح المعنى وللتمكين من التطبيق المتسق على جميع العمليات ودوائر الاختصاص، بما في ذلك عمليات القطاع العام. وقرر المجلس أنه من الصعب تجاوز تداعيات أو قيود دوائر الاختصاص العالمية بسبب تباين العوامل أو الخصائص التي ترتبط بمصطلح المصلحة العامة الكبرى في دوائر الاختصاص أو المناطق المختلفة.

16. ونظر المجلس أيضاً في طلب اجراء مراجعات على جودة العمليات على عمليات معينة استناداً إلى معايير مختلفة تتعلق بطبيعة وظروف العملية أو المنشأة، والتي قد ترجع لأسباب أخرى بخلاف معالجة خطر أو أكثر من مخاطر الجودة. ومع ذلك، رأى المجلس بشكل عام أن اشتراط المراجعة على جودة العمليات استجابة لأسباب غير قائمة على المخاطر هو أمر غير متسق، وقد يُرى على أنه مقوض لمبدأ المنهج القائم على المخاطر الوارد في المعيار الدولي لإدارة الجودة 1.

17. وكجزء من عملية تقييم مخاطر الشركة في تحديد وتقييم مخاطر الجودة لتوفير أساس لتصميم الاستجابات وتنفيذها، يتعين على الشركة فهم الظروف والأحداث وأسباب اتخاذها أو الامتناع عنها والتي قد تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الجودة، بما في ذلك تلك المتعلقة بطبيعة العمليات التي تنفذها الشركة وظروفها. ولذا، قرر المجلس احتمالية ظهور المزيد الصعوبات عند شرح كيفية اختلاف فئة متعلقة بطبيعة وظروف العملية أو المنشأة عن فئة العمليات التي تكون الاستجابة الملائمة بشأنها هي المراجعة على جودة العمليات لمعالجة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة.

18. وبالتالي، وبعد مناقشة البدائل المختلفة وفقاً للوصف الوارد أعلاه، خلص المجلس إلى أن فئة العمليات التي تقرر الشركة بشأنها أن المراجعة على جودة العمليات هي استجابة ملائمة لمعالجة واحدة أو أكثر من مخاطر الجودة هي فئة العمليات التي تعالج التعليقات الواردة من المجاوبين.

القسم "ج"– معايير تأهل تعيين المراجعين على جودة العمليات

معلومات أساسية

19. أقر المجلس بالمخاوف التي تم التعبير عنها والمتعلقة بتعيين مراجع على جودة العمليات، متضمنتاً المؤهلات والخبرة والموضوعية للفرد الذي سيتم تعيينه لأداء المراجعة على جودة العمليات. وبالتالي، جاءت المتطلبات الواردة في "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" أكثر صرامة من تلك الواردة في معيار إدارة الجودة 1 المعمول بها حالياً. وبشكل خاص، تضمنت المسودة قيوداً على مؤهلات الفرد الذي الذي سيتم تعيينة كمراجع على جودة العمليات بإعتباره عمل سابقاً في عمليات بصفته شريكاً فيها.

ملخص التعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

20. فيما يتعلق بمعايير التأهل للتعيين كمراجع على جودة العملية، وافق المجاوبون على أن موضوعية المراجع أمر بالغ الأهمية لفعالية المراجعة على جودة العمليات (تقديم أساس للتقييم الموضوعي للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية). ومع ذلك، أثارو مخاوف بشأن:

- الحاجة لوجود إرشادات أو مطلباً بخصوص فترة التهدئة، وذلك للأفراد الذين سيتم تعيينهم كمراجع على جودة العملية وشغلوا سابقاً منصب شريك عملية.
- موضع تلك المتطلبات أو الإرشادات (هل ستدرج في معيار إدارة الجودة 1 أو 2 أو كليهما).

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

21. نظر المجلس أثناء مداولاته، في الحاجة لوجود إرشادات أو متطلبات بخصوص فترة التهدئة، خاصة للأفراد المرشحين لمنصب المراجع على جودة العملية والذين شغلوا سابقاً منصب شريك عملية. واتساقاً مع تعليقات المجاوبين على "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2"، رأى المجلس بشكل عام أن موضوعية المراجع على جودة العملية هي جانب مهم بالنسبة لمتطلبات تأهل مَن سيرشح لهذا المنصب. فالانفصال عن العمل السابق الذي أدى لاتخاذ أحكام مهنية مؤثرة بحكم العمل في منصب شريك العملية هو أمر لازم ليتمكن المراجع على جودة العملية من التقييم الموضوعي للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية والنتائج التي توصل إليها الفريق بهذا الخصوص. والمستهدف من فترة التهدئة الإلزامية هو معالجة التهديدات الفريدة من نوعها بهذا الخصوص، نظراً لأهمية الحفاظ على الموضوعية عند تنفيذ التقييم الموضوعي للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية. وخلُص المجلس إلى أن فترة التهدئة الإلزامية تحقق المصلحة العامة، وهي النهج الأكثر ملاءمة لتحقيق الاتساق في الأداء. ورأى مجلس معايير السلوك الأخلاقي أيضاً أن فترة التهدئة الإلزامية متسقة مع المبادئ الأساسية وإطار المفاهيم لقواعد السلوك الأخلاقية المهنية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي.

22. نظر المجلس أيضاً في إمكانية تطبيق فترة التهدئة الإلزامية على جميع العمليات التي يتم تنفيذها للمراجعة على الجودة. ورأى المجلس بشكل عام أن التهديدات التي تمس موضوعية شريك العملية والذي سيعين كلمراجع على جودة العملية هي ليست تهديدات تقتصر على عمليات تدقيق المنشآت المدرجة ولا على نوع العملية. وعند التوصل لتلك النتائج، أشار المجلس وبخلاف عمليات تدقيق المنشآت المدرجة، أو عندما تفرض القوانين أو الأنظمة، لا يفوض المراجعون بالعمل في عمليات أخرى، ويمكن أن تختار الشركة استجابات أخرى لمواجهة خطر أو أكثر من مخاطر الجودة إن لزم الأمر. ومع ذلك، عندما تكون المراجعة مطلوبة أو عندما تقرر الشركة أنها استجابة ملائمة، فينبغي تطبيق نفس المتطلبات على جميع الحالات. ورأى المجلس بشكل عام أن المطلب المشروط سينشئ مستويات متباينة من المراجعة على جودة العمليات تختلف باختلاف العمليات، وهو ما يؤدي إلى تطبيق غير متسق في الواقع العملي أو التباس محتمل في أفكار الأطراف المعنية، وبالتالي لن يؤدي لتحقيق المصلحة العامة.

23. وخلال فترة المشروع، ناقش مجلس معايير التدقيق هذه المسألة بالتنسيق الوثيق مع مجلس معايير السلوك الأخلاقي. وذلك في الاجتماع الذي عُقد في ديسمبر 2019، درس مجلس معايير السلوك منهج التعامل مع التهديدات التي تمس موضوعية المراجع على جودة العمليات، وما إذا كان يجب وضع شرط لفترة التهدئة قبل أن يتمكن شريك العملية من شغل منصب المراجع في نفس العملية. وبعد تلك المناقشات، وافق المجلس على مقترح مشروع ومسودة عرض حول المراجعة المقترحة لقواعد السلوك المهني الأخلاقي يتناول موضوعية المراجعين على جودة العمليات. تم سؤال المجاوبين صراحةً على مسودة العرض وإذا كانوا يتفقون مع المجلس على أنه سيكون من الأنسب ان يدرج مجلس السلوك الاخلاقي شرط فترة التهدئة في معيار إدارة الجودة 2، وأن قواعد السلوك الأخلاقي لا ينبغي أن تكون إلزامية بهذا الخصوص.

24. في حين تم تقسيم الآراء حول مسألة إدراج فترة التهدئة، كان هناك دعم واضح بين المجيبين لمسودة عرض مجلس معايير السلوك الأخلاقي بين فئات الأطراف المعنية، وكانت بعض الجهات التنظيمية من بين المجاوبين، والتي دعمت اتخاذ قواعد السلوك المهني الأخلاقي نهجاً مستنداً إلى المبادئ لمعالجة التهديدات التي تمس موضوعية الشخص الذي سيشغل منصب المراجع على جودة العمليات، وأن يفرض المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 مطلباً على الشركات بوضع سياسات أو إجراءات تحدد فترة التهدئة في تلك الحالات. وبالتالي، ولتحقيق التوازن بين آراء المجيبين حول مسألة موضع مطلب فترة التهدئة، لم يرى مجلس معايير السلوك الأخلاقي ما يدعو لمراجعة موقفه السابق والذي وضحه في مسودة العرض والمتعلقة بهذا المطلب. وأكد هذا الموقف أنه من الأنسب ان يقرر مجلس معايير التدقيق والتأكيد تحديد ما إذا كان مطلب فترة التهدئة سيتم ادراجه في معيار إدارة الجودة 2، مع مراعاة الإرشادات الموضحة في المراجعة المقترحة في قواعد السلوك الاخلاقي والتي تتناول موضوعية المراجعين على جودة العمليات الواجب تطبيق المطلب عليهم، وعلى من يجب أن يطبق، وما هو الحد الأدنى المطلوب لفترة التهدئة. ولتعزيز الاستجابة المتسقة بين مجلس معايير السلوك الأخلاقي ومجلس معايير التدقيق والتأكيد بهذا الخصوص، أضيفت إشارة مرجعية في الفقرة أ15 من معيار إدارة الجودة 2 للإرشادات الواردة في قواعد السوك الأخلاقي والعكس. ووافق مجلس معايير السلوك الأخلاقي في اجتماعه الذي عُقد في سبتمبر 2020 على إضافة قسم جديد في قواعد السلوك الأخلاقي بخصوص التعامل مع موضوعية المراجع على جودة العمليات استناداً إلى إطار المفاهيم.

25. ووفقاً لذلك، يشمل معيار إدارة الجودة 2 مطلباً في الفقرة 19 بتحديد فترة تهدئة لمدة سنتين ضمن سياسات وإجراءات الشركة، أو فترة أطول إذا اقتضت المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة ذلك، قبل أن يتمكن شريك العملية من تولي دور المراجع على جودة العمليات، على أن تطبق على جميع العمليات التي تخضع للمراجعة على الجودة، وفقاً لما هو محدد في معيار إدارة الجودة 1. تم إضافة مواد تطبيقية أيضاً في الفقرات أ17–أ18 من معيار إدارة الجودة 2 لتوفير مزيد من الإرشادات بهذا الخصوص.

القسم "د" – مسائل أخرى

المسائل المهمة والأحكام المهنية المؤثرة

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

26. أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أنه في بعض الأحيان حدث خلط بين مجموعة المسائل التي ستعامل باعتبارها "مسائل مهمة" و"الأحكام المهنية المؤثرة." واقترح المجاوبون على "مسودة العرض– المعيار الدولي لإدارة الجودة 2" تعريف أو تقديم إرشادات لتقديم مزيد من التفسير للمفهومين، والعلاقة المتبادلة بينهما.

27. وأعرب المجاوبون على "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" عن مخاوفهم بأن المطلب الوارد في الفقرة 22(ج) لتحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ فريق العملية لأحكام مهنية مؤثرة يبدوا أنه وضع قدراً كبيراً من المسؤوليات على مراجع جودة العملية، أو أثار تساؤلات حول إذا كان من المتوقع أن يقوم المراجع بإجراء تقييم مستقل حول اكتمال مجموعة الأحكام المهنية المؤثرة التي حددها فريق العملية، وهو ما يعني في حقيقة الأمر مراجعة جميع مجالات العملية والمستندات المتعلقة بها.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

28. أكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد من جديد وجهة نظره في "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" بأن المراجعة التي ينفذها المراجع على الأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية في المعيار 2 لابد أن تكون متسقة مع المنهج الوارد في معيار التدقيق الدولي220 (المُنقّح) فيما يخص مراجعة شريك العملية لمستندات التدقيق، ولاحظ المجلس سابقاً أن مفاهيم المسائل المهمة والأحكام المهنية المؤثرة قد وردت في معيار التدقيق الدولي 230 [16]ومسودة العرض220. ولذا، وبالاتساق مع مسودة العرض، يشمل معيار ادارة الجودة 2 مواداً تطبيقية في الفقرتين أ35–أ36 وهي المواد التي توجه الانتباه لهذه المعايير. أما بالنسبة للعمليات بخلاف عمليات التدقيق على البيانات المالية، قد تعتمد الأحكام المؤثرة التي يتخذها فريق العملية على طبيعة وظروف العملية أو المنشأة، وفقاً لما هو موضح في الفقرة أ37 من معيار ادارة الجودة 2.

29. علاوة على ذلك، أعاد المجلس تنظيم المتطلبات المتعلقة بتحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ أحكام مهنية مؤثرة وذلك بالدمج بين الفقرات 22(ج) و22(د) من "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" في الفقرة 25(ج) من المعيار 2. ورأى المجلس أن المناقشات مع شريك العملية (أو أعضاء آخرين من نفس فريق إن لزم الأمر)، إلى جانب المعلومات التي تم الحصول عليها من فريق العملية حول طبيعة المنشأة وظروفها، ستُمكّن المراجع من معرفة المجالات التي سيتم إصدار أحكام هامة بشأنها. وبناءً على تلك المعلومات يقوم المراجع بمراجعة وثائق مختارة لدعم تلك الأحكام المهنية المؤثرة. ووضح المجلس أيضاً، في الفقرة 25(ب) من معيار إدارة الجودة 2، أن المراجع يتناقش مع شريك العملية، وإن لزم الأمر، مع أعضاء آخرين من فريق العملية، بشأن المسائل المهمة والأحكام المهنية المؤثرة التي تم اتخاذها عند التخطيط للعملية وأدائها وإعداد التقارير بشأنها. علاوة على ذلك، تم إضافة مواد تطبيقية جديدة في الفقرات أ38–أ40 من معيار إدارة الجودة 2 لتقديم مزيد من الإرشادات بخصوص الأحكام المهنية المؤثرة.

التشكك المهني

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي استلامها على مسودة العرض

30. اتفق المجيبون على مسودة العرض الخاصة بمعيار إدارة الجودة 2 بشكل عام، على أن يشمل تقييم المراجع للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها الفريق تقييماً لممارسة الفريق للتشكك المهني. ومع ذلك، كان للمجيبين آراءً متباينة حول إمكانية تناول معيار إدارة الجودة 2 ممارسة المراجع للتشكك المهني.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

31. نظر مجلس معايير التدقيق والتأكيد، خلال مداولاته، في الحاجة لوجود توازن ملائم بين الاعتبارات الرئيسية التالية:

- وفقاً لما هو محدد لأغراض معايير التدقيق، فإن التشكك المهني هو سلوك يتطلب وجود عقلية تساؤليه، والتيقظ للظروف التي قد تشير إلى احتمالية وجود سوء تقدير ناجم عن الخطأ أو الاحتيال، بالإضافة للتقييم النقدي للأدلة.
- مراجعة جودة العملية هي تقييم موضوعي للأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية والنتائج التي توصل لها الفريق بهذا الخصوص.

[16] المعيار الدولي للتدقيق 230، *توثيق التدقيق*.

- لا يكون المراجع على جودة العملية عضواً في فريق العملية ولا يُطلب منه أن يحصل على إثبات ليدعم رأي أو استنتاج بخصوص العملية. ومع ذلك، يقوم بمراجعة مستندات مختارة من مستندات العملية التي تدعم الأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية، بما في ذلك، عندما ينطبق ذلك على نوع العملية، ممارسة التشكك المهني والنتائج التي توصل إليها الفريق بهذا الخصوص.

32. واتفق المجلس مع الرأي القائل بأن المراجعة لا يمارس التشكك المهني لأن هذا المصطلح موصوف بشكل عام في سياق الحصول على أدلة التدقيق وتقييمها. وتشير الفقرة 9 من معيار ادارة الجودة 2 إلى أن المراجع ليس عضواً في فريق العملية، ولا يُطلب منه الحصول على إثبات ليدعم الرأي أو الاستنتاج الخاص بالعملية، ولكن يمكن لفريق العملية الحصول على أدلة إضافية استجابة للمسائل التي تنتج عنها المراجعة.

33. وفي نفس الوقت أشار المجلس إلى المطلب الوارد في الفقرة 25(ج)(1) من معيار ادارة الجودة 2 أنه على المراجع أن يُقيّم وبناءً على مراجعة مستندات منتقاة من مستندات العملية، أساس اتخاذ فريق العملية للأحكام المهنية المؤثرة، بما في ذلك، عندما ينطبق على نوع العملية، ممارسة فريق العملية للتشكك المهني. ويقر هذا المطلب بآراء كثير من المجاوبين على "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" أنه من أحد الأدوار المهمة للمراجع هو تقييم ممارسة فريق العملية للتشكك المهني عند اتخاذ الأحكام المهنية المؤثرة والتوصل لنتائج بهذا الخصوص. ونظراً لأهمية تقييم المراجع لممارسة فريق العملية للتشكك المهني، أضيفت مادة تطبيقية جديدة في الفقرات أ41–أ43 من معيار إدارة الجودة 2 لتقديم مزيد من الإرشادات بهذا الخصوص.

الاستقلالية

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي تم استلامها على مسودة العرض

34. أشار المجاوبون إلى أن "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" لم تشمل المطلب الوارد في الفقرة 21(أ) من معيار التدقيق الدولي 220 المعمول به حالياً، والذي يفرض على المراجع أن ينظر في تقييم فريق العملية لاستقلالية الشركة الخاصة بعملية التدقيق. عند التدقيق على البيانات المالية للمنشآت المدرجة،

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

35. خلص المجلس أنه ومن الملائم ولتحقيق المصلحة العامة أن يشمل معيار إدارة الجودة 2 مطلباً متعلقاً بجميع عمليات تدقيق البيانات المالية، أن يُقيّم المراجع الأساس الذي استند إليه قرار شريك العملية بأن المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بالاستقلالية قد تم الوفاء بها. أنظر المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في الفقرات 25(د) وأ44 من معيار إدارة الجودة 2.

الاعتبارات الخاصة بتدقيق المجموعات

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي استُلمت على مسودة العرض

36. تساءل المجاوبون وعلقوا حول كيفية تطبيق المتطلبات والمواد التطبيقية الواردة في "مسودة العرض الخاصة بمعيار ادارة الجودة 2" في سياق التدقيق على المجموعات.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

37. ناقش المجلس كيفية تنفيذ المراجعة لعمليات التدقيق على المجموعات، وقرر على الرغم من وجود تعقيدات بسبب طبيعة هذه العمليات وحقيقة أن إجراءات التدقيق قد تم تنفيذها على المعلومات المالية للمكونات، فيظل هدف المراجعة على جودة العمليات ثابتاً (أي تقييم الأحكام المهنية المؤثرة التي اتخذها فريق العملية والنتائج التي توصل إليها بهذا الخصوص). أضيفت مواد تطبيقية جديدة في الفقرات أ32–أ33 من معيار إدارة الجودة 2 لتقديم مزيد من الإرشادات حول اعتبارات التدقيق على المجموعات عند المراجعة على جودة العمليات.

القسم "هـ" – تاريخ النفاذ

معلومات أساسية وملخص للتعليقات التي استلامها على مسودة العرض

38. تم ارفاق مذكرة توضيحية بمسودات العرض الثلاثة لإدارة الجودة تبين مقترحات مجلس معايير التدقيق والتأكيد والمتعلقة بتاريخ النفاذ والفترة المقترحة لتنفيذ المعايير الثلاثة بالإضافة الى مسائل أخرى.

39. لم يكن اقتراح مجلس معايير التدقيق والتاكيد بشان فترة التنفيذ التي مدتها 18 شهراً مدعوماً بشكل عام من قبل المجاوبون من الأطراف المعنية، خاصة شركات المحاسبة، وواضعي معايير التدقيق المحليين والجهات الأعضاء والمنظمات المهنية الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، كان للجهات التنظيمية آراءً متباينة، أما منظمات القطاع فمعظمها لصالح فترة التنفيذ المقترحة.

40. وفي حين أعرب المجاوبون عن آراء متباينة، كانت بعض المسائل واضحة. وعكست التعليقات المؤيدة لمقترحات المسائل التي أثارها مجلس معايير التدقيق في المذكرة التوضيحية – مثل الحاجة للموازنة بين المصلحة العامة الواردة في المقترحات ومنح الشركات والشبكات الوقت الكافي لتنفيذ المعيار بفعالية. علاوة على ذلك، شارك المجاوبون مجلس معايير التدقيق في مخاوفه عن الحاجة للوقت الكافي للتنفيذ من خلال مذكرة توضيحية.

41. وبالإضافة للآراء المذكورة أعلاه، قدم المجاوبون أيضاً مقترحات بخصوص فترات تنفيذ بديلة. ومن ضمن فترات التنفيذ المقترحة، كانت فترة 24 شهراً على الأقل هي الأكثر اقتراحاً.

قرارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

42. بسبب جائحة كورونا، تغيرت الجداول الزمنية لمشروعات إدارة الجودة، وتم تأديل الموافقة على معايير إدارة الجودة إلى سبتمبر 2020. بالإضافة إلى ذلك، وضح المجلس أن جائحة كورونا قد تؤثر على جهود التنفيذ وذلك لأن الأطراف المعنية أعادت توجيه مواردها للتعامل مع آثار الجائحة وتعديل سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة المعمول بها في الوقت الحالي.

43. وخلُص مجلس معايير التدقيق والتأكيد إلى أن فترة التنفيذ البالغة 18 شهراً لا تستجيب للمخاوف التي أعربت عنها خطابات التعليق ولن تتيح الوقت الكافي للتنفيذ الملائم. كما كان المجلس قلقاً من أن فترة التنفيذ القصيرة جداً لن تحقق المصلحة العامة التي تم تصورها من خلال مراجعة معايير إدارة الجودة.

44. قرر المجلس أن يكون لمعايير إدارة الجودة تاريخ نفاذ وهو 15 ديسمبر 2022، لأن هذا يوازن بشكل ملائم بين الحاجة الملحة للإصلاح والمخاطر التي ستقع بسبب التنفيذ المتعجل، ووافق المجلس على السماح بالتطبيق المبكر للمعايير.

45. وفيما يتعلق بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 2، خلص المجلس إلى أن المعيار ساري:

(أ) لعمليات التدقيق والمراجعة على البيانات المالية للفترات التي تبدأ في 15 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك.

(ب) لعمليات التأكيد الأخرى وعمليات الخدمات ذات العلاقة التي تبدأ في 15 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك.

القسم "و" – مهام دعم التنفيذ

46. اعتزم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي تنفيذ أعمال لدعم التوعية والفهم والتنفيذ الفعَّال للمعيار الدولي لإدارة الجودة 2. لمزيد من المعلومات عن مهام التنفيذ المتعلقة بالمعيار الدولي لإدارة الجودة 2: يرجى زيارة هذا الرابط: Implementation Plans for the Quality Management Standards (خطط تنفيذ معايير إدارة الجودة).

IAASB
International Auditing
and Assurance
Standards Board

529 Fifth Avenue, New York, NY 10017
T + 1 (212) 286-9344 **F** +1 (212) 286-9570
www.iaasb.org